

العنوان:	دوقية اللكسمبروج الكبرى
المصدر:	مجلة الدبلوماسية
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	مدني، محمد حسين
المجلد/العدد:	ع 18
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1996
الشهر:	ديسمبر - شعبان
الصفحات:	103 - 125
رقم MD:	381413
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التجارة الخارجية ، دوقية اللكسمبروج، النظم السياسية ، النظام البرلماني ، الموقع الجغرافي ، النظم الاقتصادية ، العلاقات التجارية ، السعودية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/381413">http://search.mandumah.com/Record/381413</a>

# دوقية اللكسمبورج الكبرى

## Grand Duche de Luxembourg



اعداد : محمد حسين مدني  
السكرتير الثاني بسفارة  
المملكة العربية السعودية في بلجيكا

الديانة : المسيحية الكاثوليكية.

المساحة Area : (٢٥٨٦ كم<sup>٢</sup>).

الحدود Frontier : تحدها شمالاً وغرباً مملكة بلجيكا بطول وقدره (١٤٨ كم). تحدها شرقاً

جمهورية المانيا بطول وقدره (١٣٥ كم). تحدها جنوباً جمهورية فرنسا بطول وقدره (٧٣ كم).

السكان Population : (٤٠٠٠٠٠٠ نسمة) عام ١٩٩٤ م. نسبة الأجنبي : (٣١١٪).

كثافة السكان Density : (١٥٥ شخصاً في الكيلو متر المربع).

القوى العاملة Work force : (٢٠٣٢٠٠٠) - عام ١٩٩٣ م. ذكور : (٦٥٤٪). إناث : (٣٤٦٪).

القوى العاملة موزعه حسب القطاعات :

الزراعة : ٣٪. الطاقة والمياه : ١٪. الصناعة : ١٧٪. البناء : ١٢٪. الخدمات : ٦٧٪.

نسبة البطالة Unemployment : (٣٨٪) مارس ١٩٩٥ م.

نسبة التضخم Inflation : (٢١٪) أكتوبر ١٩٩٥ م.

العملة Currency : الفرنك اللكسمبورجي = ١٠٠ سنتيم وهو يعادل قيمة الفرنك البلجيكي.

والدولار الأمريكي يساوي (٣٠) فرنك تقريباً (اغسطس ١٩٩٥ م).

الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق GDP : (٣٤٧٦ بليون فرنك) عام ١٩٩٣ م. أي ما يعادل ١١٦ بليون دولار.

الناتج القومي الفردي GNP per capita : ٢٨٩٢٧ دولار.

الدين العام للدولة : (١١ بليون فرنك) يونيو ١٩٩٤ م.

اللغة : تعتبر اللغة اللكسمبورجية اللغة الوطنية وتستخدم كلا من اللغتين الفرنسية والالمانية في المعاملات الرسمية والادارية كما وتستعمل الانجليزية في التجارة والعلاقات الدولية.

## التقسيم الإداري :

تنقسم الدوقية إلى الثلاثة مقاطعات التالية، ١٢ قضاء Cantons، ١١٨ بلديه Communes.

(١) اللكسمبورج Luxembourg : ومساحتها (٩٠٤ كم<sup>٢</sup>).

(٢) ديكيرش Diekirch : ومساحتها (١١٥٧ كم<sup>٢</sup>).

(٣) غريفينماخر Grevenmacher : ومساحتها (٥٢٥ كم<sup>٢</sup>).

## المدن الرئيسية :

(١) اللكسمبورج : ويبلغ عدد سكانها (٧٥٨٠٠ نسمة) وذلك في عام ١٩٩١م وهي العاصمة وبها مقر محكمة العدل الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي وسكرتارية البرلمان.

(٢) ايش سير الزيت Esch-Sur-Alzette : ويبلغ عدد سكانها نحو (٢٤٠٠٠ نسمة).

(٣) دودلانج Dudelange : ويبلغ عدد سكانها (١٤٧٠٠ نسمة).

(٤) ديفردانج Differdange : ويبلغ عدد سكانها (٨٥٠٠ نسمة).

## لمحة تاريخيه :

يعود تاريخها إلى القرن العاشر حين أسس الكونت «سيجفروا» أول «كونتية» عام ٩٦٣م دامت زهاء ثلاثة قرون أصبحت في عام ١٣٥٤م «دوقية» وخضعت في القرن الخامس عشر للسيطرة الأجنبية حيث خضعت للنموذ الإسباني عام ١٥٥٥م والنمساوي عام ١٧١٤م والفرنسي في عهد الثورة والامبراطورية الفرنسية ودام هذا الوضع الأخير حتى انعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م الذي أصبحت فيه دوقية كبرى تابعة لهولندا بشخص ملكها غليوم الأول ومنتميه إلى الاتحاد الجرمانى، ثم جاءت

وعشرين عضوا دائمين بواسطة رئيس الدولة ويتمتع المجلس ببعض السلطات التشريعية، وفيما يتعلق بالسلطة القضائية يعين الدوق جميع القضاة لدى الحياة.

## الاحزاب السياسية الرئيسية :

- الحزب المسيحي الاجتماعي.
- حزب العمال الاشتراكي اللكسمبورجي.
- الحزب الليبرالى الديمقراطى.
- الاشتراكيون المستقلون.

## الحكومة الحالية :

تتألف الحكومة الحالية من ائتلاف الحزب المسيحي الاجتماعى وحزب العمال الاشتراكي اللكسمبورجي ويترأسها السيد /جان كلود جونكير Jean-Claud Juncker رئيس الوزراء ووزير المالية والعمل والتوظيف، اما نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الخارجية فهو السيد/جاك بوس Jacques Poos.

## الوضع الاقتصادي :

عقدت اللكسمبورج في عام ١٩٢٢م اتحادا اقتصاديا مع بلجيكا وهو الاتحاد البلجيكى اللكسمبورجي UEBL، كما عقدت في عام ١٩٤٨م اتحادا مع كلا من هولندا وبلجيكا عرف باتحاد البنلوكس BENLUX ، وفيما يتعلق بوضع الدوقية الاقتصادية نجدتها تتأثر بالتقلبات الاقتصادية في القارة الأوروبية لصغر اقتصادها وانفتاحه على دول القارة الأوروبية فبعد فترة النمو السريع للاقتصاد اللكسمبورجي في نهاية الثمانينات عاود الاقتصاد تراجعها وخاصة في الفترة الحالية بسبب بعض العوامل الداخلية ودورة الكساد في القارة الأوروبية، وفي حين يعود انخفاض النمو في ١٩٩٣م لضعف الاستثمار وانخفاض

معاهدة عام ١٨٣٩م التي قسمت اللكسمبورج إلى قسمين اعطى القسم الأول لبلجيكا وهي مقاطعة اللكسمبورج الحاليه احدى مقاطعات بلجيكا والقسم الآخر هو دوقية اللكسمبورج الكبرى التي اعطيت لهولندا آنذاك، واعلن حياد اللكسمبورج الكبرى عام ١٨٦٧م «معاهدة لندن» ووضع دستور نو طابع برلماني اقر باستفتاء شعبي عام ١٨٦٨م واصبحت منذ ذلك التاريخ دولة مستقلة، وفي عام ١٨٩٠م وبعد وفاة الملك غليوم الثالث الذي لم يترك وريثا «ذكرا» اصبحت عائلة «ناسو» العائلة المالكة في الدوقية الكبرى وفي عام ١٩٦٤م تنازلت الدوقة «شارلوت» عن الحكم لابنها الدوق «جان» بعد ان حكمت لفترة ٤٥ سنة تقريبا.

## النظام السياسي :

دوقية اللكسمبورج هي دولة ملكية دستورية ذات نظام برلماني ديمقراطي يرأسها الدوق الكبير «جان بينوا جيلوم مارى روبرت لويس انتوني ادولف مارك دافيانو Grand Duke Jean Benoit Guillaume Marie Robert Louis Antoine Adolphe Marc D'viono، الذي يشكل مع مجلس الوزراء السلطة التنفيذية، والحكومة مسئولة امام مجلس النواب، ويتم تشكيل الحكومة بتكثل حزبين أو ثلاثة من الاحزاب التقليدية الممثلة في البرلمان وهي الحزب المسيحي الاجتماعى والحزب الليبرالى الديمقراطى وحزب العمال الاشتراكي، ويتولى السلطة التشريعية مجلس النواب Chamber of Deputies المؤلف من ستين نائبا يتم انتخابهم من قبل الشعب لمدة خمسة سنوات كما ويتم تعيين مجلس الدولة Council of State المكون من واحد

الطلب الداخلي بصفة عامة فان تراجع الاقتصاد في عام ١٩٩٤م يعود إلى ضعف الصادرات وانخفاض الطلب الخارجي وتفاقم المنافسة الخارجية، ولقد تأثرت صناعة الحديد والصلب التي تشكل الصناعة الأساسية في اللكسمبورج بسبب انخفاض الطلب العالمي وانخفاض اسعاره، ولكن مع نمو قطاع الخدمات بنسبة ٥٨٪ في عام ١٩٩١م فلقد أدى ذلك إلى تعويض النقص الذي شهدته الصناعة مما سمح للاقتصاد الكلي بتسجيل معدل نمو قدره ١٫٨٪ في عام ١٩٩٢م ويوتيرة اسرع من بقية الدول في القارة الأوروبية، ولقد ارتفعت نسبة التضخم في عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣م بسبب زيادة العديد من الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة VAT وضرائب الاستهلاك Excise Duty ومن المتوقع انخفاض التضخم في المستقبل لتلاشي تأثير تلك الزيادة.

ومن جهة أخرى فان اللكسمبورج تعتبر مقراً للمصارف الأوروبية إذ يوجد فيها نحو (٢١٨) مصرفاً يعمل بها حوالي (١٨٥٣١) موظفاً وذلك في عام ١٩٩٣م، بالإضافة إلى وجود العديد من المؤسسات الأوروبية كمحكمة العدل الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبي الذي تأسس عام ١٩٥٨م، كما وتكتسب اللكسمبورج أهمية خاصة في القارة الأوروبية لكونها مقراً لتسجيل الآلاف من الشركات القابضة ويعود ذلك لعدة عوامل من أهمها :

الاستمرارية في اتباع نهج سياسي واقتصادي لا يتغير بتبدل الحكومات. عدم وجود النزاعات الاجتماعية والقانونية بين ارباب العمل والعمال وبالتالي عدم حصول اضرابات. استقرار البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

سهولة الدخول إلى الاسواق

الأوروبية المجاورة.

مرونة السوق النقدية وحرية تحويل العملات.

الاعانات الحكومية المتمثلة في الاعانات المالية والقروض ذات الفوائد المنخفضة.

الاعفاءات الكاملة والجزئية من الضرائب على الارباح.

## التجارة :

تكتسب التجارة أهمية خاصة للكسمبورج وخاصة مع الدول الأخرى المجاورة في القارة الأوروبية حيث تعتبر كلا من بلجيكا والمانيا وفرنسا أهم المصدرين والمستوردين للكسمبورج حيث تتجه ٦٠٪ من صادراتها إلى تلك الدول في حين تستورد منها ما يعادل ٧٧٪ من مجمل وارداتها وتشكل المعادن الأساسية - الحديد والصلب - الآلات والأجهزة الكهربائية - المنتجات البلاستيكية والمطاطية - الانسجة والملابس - المنتجات الكيماوية والحجرية والزجاجية بالإضافة إلى معدات النقل أهم الصادرات أما أهم الواردات فتشمل الآلات والأجهزة الكهربائية، معدات النقل، المعادن الأساسية، المنتجات المعدنية بما فيها

الوقود والمنتجات الكيماوية والبلاستيكية، ولقد بلغ العجز في الميزان التجاري في سنة ١٩٩٣م نحو ٥٦٫٩ بليون فرنك، حيث بلغت الصادرات ٢٠٤٫٥ بليون فرنك في حين ازدادت الواردات لتبلغ ٢٦١٫٤ بليون فرنك، وبالرغم من ذلك فان الحساب الجاري لميزان المدفوعات ظل موجباً للكسمبورج خلال العشرين سنة الماضية وبلغ نحو ٦١٫٧ بليون فرنك في عام ١٩٩٣م.

## العلاقات التجارية مع المملكة :

بلغت واردات المملكة من اللكسمبورج في عام ١٩٩٣م نحو ٢٤٫٦ مليون ريال وسجلت تراجعاً ملحوظاً عن السنتين السابقتين حيث بلغت واردات المملكة في عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢م نحو ٣٠ مليون ريال، ٤١٫٥ مليون ريال على التوالي، وتشكل الاطارات، الحديد والصلب والآلات والأجهزة الكهربائية أهم الواردات، كما بلغت صادرات المملكة للكسمبورج من السلع الوسيطة في عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣م نحو (٣٠٠ الف ريال، ٨٢٦ الف ريال) على التوالي، ويلاحظ من ذلك أن هناك فائضاً تجارياً لصالح اللكسمبورج بلغ في عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣م على التوالي نحو (٤١٫٣ مليون ريال، ٢٣٫٨ مليون ريال).

## المراجع :

- ١ - نشرة احصاءات الواردات لعام ١٩٩٣م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني - مصلحة الاحصاءات العامة.
- ٢ - نشرة احصاءات الصادرات لعام ١٩٩٣م، وزارة المالية والاقتصاد الوطني - مصلحة الاحصاءات العامة.
- ٣ - تقارير عن دوقية اللكسمبورج الكبرى للأعوام ١٩٨٨ - ١٩٩٤م، الغرفة التجارية العربية البلجيكية للكسمبورجية.
- ٤ - La Vie Politique au Grand-Duché de Luxembourg 1995, Service Information et Presse du Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg.
- ٥ - Le Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg 1995, Service Information et Presse du Gouvernement.
- ٦ - OECD Economic Surveys Belgium - Luxembourg 1994.